خطط تنموية في مواجهة ظاهرة الفقر

the proposed development policies to confront poverty

د.آمال بن سمشة

جامعة محمد الشريف مساعدية / سوق اهراس، الجزائر

ملخص:: تعتبر مشكلة الفقر من الظواهر الاجتماعية القديمة ، قدم ظهور المجتمعات الإنسانية . وقد عالجتها عديد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وحتى السياسية . فتعددت أسبابه بين ما يعود إلى الشخص ذاته ، وبين ما يعود إلى الأسرة، وبين ما يرجع إلى المجتمع ككل. كما تعددت انعكاسات هذه المشكلة الاجتماعية في: إقصاء اجتماعي ، بطالة ، أزمة سكن ، صحة معتلة ، إرهاب ، فساد ... إلخ . لكن من جهة ثانية حاول الباحثون والسياسيون والمنظمات الإنسانية دائما إيجاد سياسات تعالج هذه المشكلة ، أو حلول يمكنها القضاء عليها . ويمكن إجمال أهم هذه السياسات أو الحلول في هذا المقال.

الكلمات المفتاح:التنمية ، الخطط التنموية ، الفقر

Abstract: Poverty is one of the oldest problems facing humanity; it is as old as human societies. Several studies have been undertaken in order to investigate the roots of this problem in the field of economics, sociology, psychology, and political science. The roots of poverty have proven to be numerous and varied; there are those tied to the individual himself, those related to family, and those linked to society as a whole. Furthermore, the consequences of poverty are considerable; ostracism, unemployment, homelessness, health issues, terrorism, corruption…etc.
Moreover, researchers, politicians, and humanitarian organizations have always attempted to formulate policies to resolve the problem of poverty or to find solutions to completely eradicate this problem. In the present article, the attempt has been made to summarize these policies and proposed solutions.

Keywords:development, development policies, poverty.

توطئة:

يعتقد البعض أن الفقر ينتشر بالدول أو المجتمعات الفقيرة فقط ، لكن في الحقيقة هو ظاهرة عالمية منتشرة بالدول الفقيرة وحتى الدول الغنية . بل إن مظاهره في كلا الحالتين نفسها أي : دخل ضعيف ، سكن غير لائق ، صحة معتلة ، تعليم منخفض... لهذا كان الاهتمام بمعالجته محط أنظار الباحثين والسياسيين ، بالرغم من محاولة بعض الساسة تركيز الاهتمام على الدول الفقيرة، ورسم استراتيجيات إعانة لأعراض أنانية (إن صحّ القول) . وتعد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية انعكاسا للتغيرات البنائية والاجتماعية للمجتمعات. ثم أصبحت فيما بعد تشكل لدى البعض علما بحد ذاته ، لأن المشكلات الاجتماعية والعقبات ساعدت على تحفيز الفكر البشري لتحسين المعرفة وتطويرها ، كما أن الفكر والعلم عملا على دراسة المشكلات الاجتماعية ومحاولة فهمها . فقد حدد علم الاجتماع عدة منطلقات لتفسير المشكلة الاجتماعية منها : فشل التنشئة الاجتماعية في قدرتها لاكتساب أو رفض القيم والمعتقدات الجديدة ، التفكك التنظيمي ، الصراع القيمي ، السلوك المنحرف ... إلخ . فالفقر ظاهرة ومشكلة اجتماعية قديمة ، ارتبطت بعدم عدالة توزيع الدخل ، سواء الدخل الفردي أو الدخل القطري . لهذا هناك سياسات تنموية على مستوى الأوطان من أجل النهوض بالتنمية الوطنية والمحلية (كتطوير قطاع الصحة ، والتعليم ، والعمران..)، وهناك سياسات عالمية للقضاء على الفقر في الدول الفقيرة (البرامج العالمية لمحاربة الفقر ، إعانات البنوك العالمية للدول ، تظاهرات الجمعيات الخيرية العالمية)، وهناك أيضا محاولات فردية يقوم بها الأفراد للخروج من دائرة الفقر وتحسين مستواهم المعيشي (البحث عن عمل لائق ، تحسين المستوى التعليمي ، محاولة توفير غذاء صحي...) . ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي: فيما تتمثل الخطط التنموية المقترحة لمواجهة مشكلة الفقر ؟،

1- الحلول الاقتصادية العالمية :

تبدي الدول الفقيرة غير القادرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتي يعيش فيها حوالي ألف مليون نسمة قلقها من التهميش الاقتصادي ومن قدرتها على السيطرة على أراضيها . فالفقر والاعتماد على تصدير المواد الأولية والتراجع الاقتصادي يغذي الصراعات المسلحة الداخلية ، وغالبا ما تفتقر هذه الدول إلى الخدمات العامة ، مما ينذر بتدهور الوضع الاجتماعي كما حدث في بعض الدول الإفريقية .

والدول النامية التي نجحت في اختراق الأسواق الصناعية تواجه أيضا تهديدا اجتماعيا وبيئيا يعرض الحكومات والمجتمعات المدنية فيها إلى مواجهة تحديات جديدة ، كما أن حداثة نموها الاقتصادي ومشاركتها في الاقتصاد العالمي تجعلها قلقة من إغلاق الأسواق في وجهها ، والخضوع لنزوات مستثمرين بعيدين ، والقدرة على الدخول في المنافسة العالمية في أسواقها المحلية وفي الخارج أيضا.

أما الدول الغنية فهي أيضا يقلقها مع العولمة ، الإرهاب ، والفروق الكبيرة المتنامية بين مواطنيها ، وخسارة وظائف تصنيعية للدول متدنية الأجور . هذا بالإضافة إلى وجود قلق عالمي من تزايد عدم المساواة ، وسخونة الأرض ، وضعف الحكومات والسيادة الوطنية ، وغياب سلطة منظمة سياسية مناسبة لمعالجة مشكلات قوى السوق العالمي .(عبد الرحمن محمد العسوي ، 2009، ص188)

ووفقا لكل هذه المخاوف ، ترتكز غالبا السياسات الاقتصادية الموجهة لمكافحة الفقر حول:

أ. تقرير الأمم المتحدة للتنمية 2000. 2001 المعنون " محاربة الفقر " : حيث وضع البنك العالمي استراتيجية للقضاء على الفقر المدقع في الدول النامية والفقيرة ، يعتبرها من الأولويات التي يجب أن تتقدم كل اهتمامات الدول . حيث بين مشروع الألفية للتنمية المعد من طرف ONU قائمة من الأهداف التي لابد من الوصول إليها في 2015 . وحسب البنك العالمي فإن محاربة الفقر لابد أن تجيب على أربعة أمور :

1 .زيادة دخل الفقراء ، دون تنامي لاعدالة الدخول
2 .السماح باستفادة الفقراء من الخدمات العمومية (الماء الشروب ، التعليم ، الصحة...)
3 .تقليص الهشاشة (عدم الثبات) ، أي تسيير الأزمات المتعلقة بالأحداث الممكن أن تؤدي الى حادثة الفقر .
4 .تحسين تقرير قوة المنح الموجهة للفقراء الذين لا يملكون أصواتا مسموعة ولا سلطة لذلك .

كما أن نجاح هذا البرنامج يتطلب تطبيق استراتيجية تدور حول أربع محاور :

.تنمية الفرص المادية والمالية (عمل ، قرض ، صحة ...) والكيفية (تعليم ، تكوين) ، للسماح بالنمو أكثر وتحسين شروط حياة الفقراء.

.ادماج الفقراء في النسيج الاجتماعي .

.تقليص جروحهم vulnérabilité عند الكوارث التي تسبب لهم الصدمات (كوارث طبيعية ، أزمات اقتصادية ، حوادث ...) والتي أيضا تضعف من شروط الحياة .(Serge D'agostino , Nicole Duvert ,2008 , pp104 /105)

وتتمثل الأهداف الانمائية للألفية في :

1 .استئصال الفقر المدقع والجوع
2 .تحقيق التعليم الابتدائي الشامل
3 .تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
4 .خفض وفيات الأطفال
5 .تحسين صحة الأم
6 .مكافحة الإيدز ، الملاريا ، وأمراض أخرى
7 .ضمان التواصل البيئي
8 .تطوير شراكة عالمية للتنمية .(جيفري د.ساكس ، 2007، ص 249)

ويقدم الاقتصادي الأمريكي الشهير " جيفري ساكس " في كتابه " نهاية الفقر " أفكارا خلاّقة تنهي بها مشكلة الفقر المدقع بالعالم بحلول 2025 . حيث يضع " ساكس " خطة غير مستحيلة لكنها كذلك إن لم يكن تطبيقها جماعيا ، وبشجاعة فائقة فيها حرص كبير على مستقبل الكرة الأرضية من جانب الفقراء والأغنياء معا . فنهاية الفقر سوف تتطلب شبكة عالمية للتعاون بين مجموعات من الناس لم يسبق أن تقابلت وليس من الضروري أن تكون بينهم ثقة متبادلة . كما يجب على البلدان الفقيرة أن تأخذ موضوع إنهاء الفقر بجدية ، وعليها أن تخصص نصيبا أكبر من مواردها القومية لوقف الفقر بدلا من الحروب ، والفساد ، والنزاعات السياسية . وعلى البلدان الغنية أن تتجاوز تفاهات مساعدة الفقراء ، وتعمل على تنفيذ وعودها المتكررة لتقديم مزيد من المساعدة .

وترتكز إستراتيجية إنهاء الفقر المدقع بحلول 2025 على الاستثمارات الرئيسية .في الأفراد وفي البنية التحتية .والتي تستطيع أن تعطي المجتمعات الفقيرة حول العالم ، سواء الحضرية أو الريفية أدوات التنمية المستدامة ، كما تحتاج إلى خطط ونظم ، ومساءلة متبادلة ، وآليات تمويل .

إن مفتاح إنهاء الفقر المدقع على أدنى مستوى قاعدي ، يكون بتمكين أفقر الفقراء من وضع قدمهم على سلم التنمية ، فهم يفتقرون إلى الحد الأدنى من رأس المال الضروري للحصول على موطئ قدم ، لذلك فهم يحتاجون إلى دعم ليصعدوا إلى أول درجة ، فالفقراء المدقعين يفتقرون إلى ستة أنواع كبرى من رأس المال :

.رأس المال البشري : الصحة ، التغذية ، المهارات المطلوبة لكل شخص ليكون منتجا اقتصاديا .

.رأس مال الأعمال : الآلات ، والمرافق ، والنقل الآلي المستخدم في الزراعة ، والصناعة ، والخدمات.
.البنية التحتية : الطرق ، والكهرباء ، والمياه ، والاصحاح ، والمطارات ، والموانيء البحرية ، ونظام اتصالات هاتفية ، وكلها مدخلات حاسمة في انتاجية الأعمال .
.رأس المال الطبيعي : الأرض الصالحة للزراعة ، والتربة الملائمة ، والتنوع البيولوجي ، ونظم بيئية تعمل بكفاءة وتقدم الخدمات البيئية المطلوبة للمجتمع البشري .
.رأس المال المؤسسي العام : قانون التجارة ، والنظم القضائية ، والخدمات الحكومية والشرطة التي تضمن تقسيم العمل بطريقة آمنة وملائمة .
.رأس المال المعرفي : الخبرة العلمية والتكنولوجية التي ترفع الانتاجية في ناتج العمل وتضمن تعزيز رأس المال المادي والطبيعي

ويتمثل جوهر خطة ساكس للقضاء على الفقر في الالتزام باستقطاع ما نسبته 0,7 % من الناتج القومي العام من الدول الغنية والمانحة (مجرد 7 سنتات من كل 10 دولارات من الدخل) ، وتخصيصه لبرامج القضاء على الفقر في الدول الفقيرة . وكذلك تتبع 09 خطوات نحو الهدف هي :

1 .الالتزام بإنهاء الفقر بشكل جدي مع حلول 2025
2 .تبني خطة عمل لإنهاء الفقر ابتداء من الأهداف الإنمائية للألفية
3 .رفع صوت الفقراء ، بحيث يسمعه العالم بأسره ، فلا يكفي صوت مجموعة الثلاثة 3G (البرازيل ، الهند ، جنوب أفريقيا) ولا مجموعة العشرين G 20 (مجموعة تجارية تتفاوض داخل منظمة التجارة العالمية)
4 .استعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية في العالم كقائدة وملهمة للمثل العليا للديموقراطية ، وليس كبلد مسبب للخلاف والشقاق وباعث للخوف في السنوات الأخيرة . فالعمل داخل الولايات المتحدة ومن الخارج لازم لإستعادة دورها في الطريق نحو السلام والعدالة في العالم .
5 .استعادة الدور الدولي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمؤسسات مالية رائدة بدور حاسم في إنهاء الفقر العالمي . فلا تستمر خادمة للحكومات الدائنة ولكن لتصبح بطلا للعدالة الاقتصادية والعولمة المستنيرة .
6 .تقوية الأمم المتحدة وتعزيز دورها في القيام بإنهاء الفقر ، وتمكين منظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ... للقيام بعملها .في الواقع ومن بلد لآخر .ومساعدة أفقر الفقراء في استخدام العلم الحديث والتكنولوجيا للتغلب على فخ الفقر .
7 .تطويع العلم العالمي واتاحته للفقراء ، حتى تنهض برامج التنمية لديهم .
8 .تعزيز التنمية المستدامة .
9 .الالتزام الشخصي كأفراد وجماعات بإنهاء الفقر.(جيفري د.ساكس، مرجع سابق ، ص ص266/ 420)

ب .العمل الإنساني الجمعوي :

بالرغم من أن مصطلح "إنساني" " إنسانية " معروف من قبل ، إلا أن استخدامه الحقيقي كان منذ عشرات السنين السابقة فقط . إذ يعود إلى العادات الدينية سواء اليهودية أو المسيحية أو المسلمة ، وكذلك للأفكار المنتشرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن ضرورة تطوير حقوق صراعات الحروب (Grotius ,De Vattel) ثم طورت المعايير إلى معنى عمل الخير والإحسان أو حب البشر (Rousseau , Voltaire) .(jean-paul valette ,2007,p157)

وقد ظهرت المنظمات غير الحكومية (ONG) بخريطة الأمم المتحدة (المادة 71) الموقعة في 26 جوان 1945 بسان فرانسيسكو ، لتصبح فيما بعد سارية المفعول ، وهي مؤسسات غير ربحية ، التي تنظم بعيدا عن أي تدخل حكومي ، من طرف أشخاص أومنظمات ، فيزيقية أو معنوية ، من جنسيات مختلفة ، تحت غطاء جمعوي .

ثم إلتحق بالعمل الإنساني فيما بعد الرابطات الدينية ، التعاونيات ، والمنظمات الاقتصادية الاجتماعية . ومنذ الستينات وعدد المنظمات غير الحكومية في تزايد مستمر ، فحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وصل العدد 5000 في 1972 ليتجاوز الـ 30000 مع مطلع القرن الواحد والعشرين ، غالبا ما يكون مسيروها من الشخصيات المشهورة في العالم أمثال : l'abbé pierre , mére térésa, bernard kouchner

إن اتحاد مفهوم الكرم مع التضامن ومع الدخل الرمزي استفادت منه في المستقبل المنظمات الإنسانية غير الحكومية كثيرا في ايصال التبرعات إلى المتضررين من زلزال إيران 2003 ، وكاشمير 2005 ، وإعصار كاترينا في الولايات المتحدة 2005 . لكن إعصار تسونامي المحيط الهندي في 26 ديسمبر 2004 خلف خسائر مادية وبشرية عظيمة ، أضفى حماسة تضامنية غير مسبوقة إلى درجة أنه منذ 03 جانفي 2005 ، منظمة " أطباء بلا حدود " أعلنت توقيف كل جمع تبرعات يخصها ، هذا الإعلان الذي أثار النقاش ، كشف مدى تعقيد عمل المنظمات الإنسانية غير الحكومية . التي تكاثرت وتزايدت تحت تغطية إعلامية عالمية في إطار من الشفافية التي يحكم عليها غالبا بأنها غير كافية . فبالرغم من العولمة وتلطيف الاختلاف الايديولوجي بين الأمم ، إلا أن الصراعات الداخلية والحروب الأهلية منتشرة في كل مكان ، وعليه فالضحايا المحتاجين للمساعدة أكثر بكثير من أي وقت مضى . والتدخل الإنساني للمنظمات غير الحكومية لم يواجه هذه المشكلات بسهولة ، لأنها في كثير من الأحيان استخدمت كأدوات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول . فحرب يوغسلافيا سابقا وأفغانستان والعراق ، كشفت الأخطار الناجمة عن التعاون الإنساني . العسكري ، وذلك عندما تتعارض الأهداف الإنسانية التي تؤمن بها المنظمات غير الحكومية مع تلك التي تخص الحكومات أو الأمم المتحدة . وبالتالي يمكننا القول أن العمل الإنساني حاليا في مفترق الطرق ، ولابد من تحديث أساليبها بطريقة تسهل وصولها للضحايا وتقلل العراقيل والصعوبات التي تواجهها .(jean-paul valette – op .cit – p 158)

ومع هذا فالعمل الإنساني مستمر ويتمثل في نشاط أهم المنظمات الانسانية غير الحكومية وهي: الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين . فحركة الهلال الأحمر والصليب الأحمر الدولي هي حركة إنسانية دولية, مهمتهما هي حماية حياة الإنسان وصحته، والمقصود بصحته صحته النفسية والجسدية .لضمان كرامته الإنسانية وتخفيف المعاناة عنه. بدون أيّ تمييز مستند على الجنسية أو الجنس أو المعتقدات الدينية أو اللون أَو الآراء السياسية للإنسان. الحركة تشمل عدة منظمات مستقلة قانونيا عن بعضهم البعض، لكنهم متحدين ضمن الحركة من خلال المبادئِ الأساسية المشتركة، وأهداف، ورموز، وقوانين، وأعضاء حاكمة.

بالإضافة إلى مؤسسات العمل الخيري وهي هيئات مستقلة في مجال تقديم المنح إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة بالمجتمعات المحلية. وغالباً ما تحصل هذه المؤسسات على دخلها عن طريق الهبات، وتبرعات الأغنياء، ومؤسسات الأعمال، أو جمع الأموال بشكل ثابت.

2- الحلول التي تقترحها الشريعة الإسلامية :

إن الدين الإسلامي . خلافا للديانات الأخرى . لم يكتف بمجرد النصح وإسداء المواعظ ، فيما يخص العناية بأمر الفقراء ومحاربة إهمالهم . وإنما انفرد عنهم بتشريعات محددة ، ووسائل معينة ، تعتمد في فعاليتها على عنصري الإلزام والالتزام (إبراهيم الطحاوي ، 1974،ص149). لكن قبل التطرق لهذه الوسائل ، نتحدث أولا عن مرد نجاح الإسلام في معالجة مشكلة الفقر ، حيث يرجع ذلك إلى امتياز أسلوبه بأمور خمسة :

أ . أنه لم ينظر إلى هذه المشكلة قائمة بذاتها ، منفصلة عن غيرها من شؤون الحياة . وإنما نظر إليها في ضوء اتصالها بما سواها من الشؤون . فكانت معالجته لها جزء من علاجه الشامل لبقية مشاكل الحياة مجتمعة .

ب . أنه قرر بالتشريع ، حق المحتاجين في مال الأغنياء بمقدار ما يكفي حاجتهم مهما بلغت أو كانت.

ج . أنه جعل وصول هذا الحق لأصحابه من أحد طريقين :

. طريق الأداء الاختياري ، إنفاقا من المسلم في وجوه سد حاجات إخوانه في المجتمع ، بمقتضى إيمانه ووفاء لحق " الأخوة " التي ربط الإسلام بها بين أفراد مجتمعه " إنما المؤمنون إخوة ".

. طريق الاقتضاء الإجباري ، وله صورتان : أولاهما أساسية ودائمة ، وفيها حدد هذا الحق ، وعاء، وحدا ، ونسبة ، واستحقاقا ، ووسيلة . أما الثانية احتياطية . إذا لم تف أولاهما بتحقيق الكفاية المرجوة . وفيها أعطى للدولة سلطة أن تأخذ من فضول أموال الأغنياء بمقدار ما يحقق تلك الكفاية (الضرائب).

د . أنه ربط ضرائبه هذه في نفس المسلم ، بالدين من جهات ثلاث :

. أنها تشريع إلهي لا وضعي ، مفروضة من قبل الله تعالى ، رب الجميع أغنياء وفقراء . لمصلحتهم جميعا ، دون هوى أو تحيز .

. أن تحقق " الإسلام " في المسلم ، متوقف على طاعته المطلقة بخصوصها، إقرارا وأداء.

. أن المسلم محاسب على كل من هذا الإقرار والأداء ، في الدنيا والآخرة ، عقابا أو ثوابا .

هـ . أنه حدد بالتشريع كذلك ، وسائل حماية هذه الضرائب ، إقرارا وأداء ، على نحو يكفل اقتضائها، وأدائها ، وانفاقها ، في وجوهها المحددة على أحسن وجه . وناط تلك الحماية . فضلا عن ضمائر الأغنياء وايمانهم . بالدولة التي ترهب المسيئين والظالمين والذين لا تجدي معهم النصائح والمواعظ على أن يسلكوا سواء السبيل .

وبهذا كانت تشريعات الإسلام في محاربة الفقر ، متماسكة وقوية ، بحيث جعلت من كل مسلم مركزا فكريا وثقافيا وإنسانيا، له قيمته ومجهوده ودوره وفضله وكرامته . كما جعلت من الدولة أيضا ضرورة أساسية لضمان نجاح ذلك التنفيذ. وبذلك كله كان الإسلام حصنا منيعا ضد جميع دعاوى التأمين الاجتماعي الأخرى مهما قيل فيها أو عنها .(إبراهيم الطحاوي، المرجع السابق ، ص ص157/156)

لقد كرّم الإسلام الإنسان ، بأن وضح له أسباب وأساليب العيش الكريم ، وعزة النفس والأخلاق الرفيعة ، فقال عز وجل :" لقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر " (الإسراء ، الآية 70). وهذه الأساليب هي :

. **العمل :** أول ما حث عليه ديننا الحنيف هو العمل والسعي للكسب الحلال . بل وبعث الروح المتجددة في العمل وإتقانه والوصول إلى درجة الإبداع أيضا. فقال الرسول ﷺ :" اليد العليا خير من اليد السفلى " وقال أيضا " عز المؤمن استغناؤه عن الناس".

فالغنى والفقر أمران نسبيان نابعان من كثرة طلب الحوائج من الناس وقلتها ، ويستتبعهما العز والذل ، وعلى المؤمن أن يصنف نفسه في أيهما شاء . فبإمكانه أن يضع نفسه موضعا رفيعا . يحسد عليه . ويكون مصداقا لوصف رسول الله (ص) حيث قال : " ما أكل أحد طعاما خيرا من عمل يده ، وإن نبي الله داوود كان يأكل من عمل يده " . وقال (ص) : " ما من

مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا ، فيأكل منه طائر أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة " . لأن من يسمع بهذا الفضل للعامل ويتوانى ويكسل بعدها عن العمل ، هو شخص فقد الإحساس وابتعد عن الخير.

وعليه يتوجب على كل فرد مسلم أن يسعى ويعمل ويجتهد ، ملتمسا الرزق في خبايا الأرض ، وتحت أديم السماء كيفما كان العمل الذي يزاوله : زراعة أو صناعة أو تجارة أو إدارة أو كتابة أو إحترافا بأي حرفة من الحرف النافعة ، سواء أكان يعمل لحساب نفسه أم لحساب غيره . فهو بعمله هذا يغني نفسه بنفسه ويسد حاجته وحاجة أسرته ، غير مفتقر إلى معونة من فرد أو مؤسسة أو حكومة . وهو بهذا قد أغنى نفسه من الفقر ، وأسهم بنصيب ما في إغناء المجتمع كله . ومن ضاق رزقه في بلده لقلة الموارد ، أو لكثرة الخلق وانتشار البطالة بين الناس ، فعليه أن يضرب في الأرض مبتغيا من فضل الله ، فإن أرض الله واسعة .

وعلى الجماعة المسلمة أن تعاون المسلم القادر على العمل ، حتى يجد ما يعيش به عيشة كريمة ، استجابة لقوله تعالى :" وتعاونوا على البر والتقوى " (المائدة / 2) . وعلى الحاكم المسلم أن ييسر له سبيل العمل ، ما وجد إلى ذلك سبيلا ، فإن الله جعله راعيا مسؤولا عن رعيته .(يوسف القرضاوي، 1991، ص53)

الزكاة : لقد أمر الإسلام كل قادر أن يعمل ، ويسعى في طلب الرزق ليكفي نفسه ، ويغني أسرته ، ويسهم بالنفقة في سبيل الله . فمن لم يستطع وعجز عن العمل ، ولم يكن لديه من المال الموروث أو المدخر ما يسد حاجته ، كان في كفالة أقاربه الموسورين . لكن ليس لكل فقير أقارب ، كما يوجد هناك المحتاجون العاجزون مثل : الأيتام ، الأرامل ، العجائز ، المرضى ، ذوي العاهات ... وهؤلاء لم ينسهم الإسلام . فقد فرض الله لهم في أموال الأغنياء حقا معلوما ، وفريضة مقررة ثابتة ، هي الزكاة .(يوسف القرضاوي ، نفس المرجع ، ص65)

إن الزكاة ليست موردا هينا أو ضئيلا ، بل هي مورد ضخم لعلاج الفقر . كما أن الزكاة مؤسسة بشكل علمي ، وأسبق من الضرائب الوضعية . فالزكاة فريضة فرضت على المسلم ، حيث يشترط النية لأدائها ، وهي شعيرة من شعائر الإسلام وركن من أركانه ، فرضها الله تعالى في أموال المسلمين لمن سماهم في كتابه ، شكرا لنعمه وتقربا إليه وتزكية للنفس والمال ، ومن الناحية المالية حق فرضه الله عز وجل في أموال المسلمين يلتزمون بأدائه طوعا أو كرها لولي الأمر أو من ينيبه من العاملين عليها بصفة نهائية دون مقابل دنيوي خاصة لوضعه في مصارفه الشرعية .

أما الضريبة فهي التزام مدني محض ، خال من كل معنى للعبادة والقربة . وهي كما يعرفها الماليون المعاصرون فريضة مالية يجبر الأفراد على أدائها للسلطات العامة بصفة نهائية دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة أو مصلحة عامة .

وهكذا تلتقي أو تكاد فكرتي الضريبة المعاصرة والزكاة الإسلامية في كثير من العناصر التي تقوم عليها.(محي محمد مسعد ، 2008، ص ص19/18)

كما أن فوائد الزكاة كثيرة في محاربة الفقر ومنها :

.إعانة الفقراء والمساكين ، فهي بمثابة رؤوس أموال لهم صغيرة ، يأخذونها ويعملون على إنمائها بإستغلالها واستثمارها في أي مورد من الموارد الاقتصادية .

.عدم إراقة ماء أوجه الفقراء ، والمحافظة على راحتهم والعمل على إعزازهم وصيانتهم من ذلك السؤال.

.تأمين الأغنياء أنفسهم على أموالهم ورفع الضرر عنهم بالقضاء على الحقد والحسد والكراهية التي تتولد في نفوس الفقراء لأصحاب الأموال .

.العمل على عدم تكديس الثروات في أيد مخصوصة مما يساعد على ظهور طبقة الرأسمالية الجشعة ووجود التفاوت الكبير بين أفراد الأمة وهذا ما نهى الإسلام عنه لقوله تعالى :" كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "(الحشر/ 7).(إبراهيم محمود عبد الراضي، 2008، ص ص 151/150)

.التحويلات الأخرى من الأغنياء إلى الفقراء : بالإضافة إلى الزكاة التي تعد أهم هذه التحويلات وهي النفقة المفروضة على كل مسلم بحكم أنها أحد أركان الإسلام ، هناك مجموعة من الأدوات هي :

نفقات الأقارب التي لم يقدر لها الإسلام حدا معلوما لا تتجاوزه من المال ، فالناس تختلف حاجاتهم باختلاف المكان والزمان والحال والعرف ، والمنفقون أنفسهم تختلف قدراتهم المالية . زد على ذلك رعاية حقوق الجار.

هناك أيضا أداء الحقوق الطارئة في المال ، من الكفارات والنذور ، وإغاثة المضطر ، وكفاية المحتاج، والوصية ،والأضاحي، وغيرها . وأيضا الصدقات الاختيارية والإحسان الفردي ، وأهمها الوقف .(أنظر يوسف القرضاوي ، 1991)

.**الوقف :** هو حبس أصل العين عن التصرف فيها بوجه من الوجوه الناقلة للملكية ، كالبيع والهبة والميراث ، مع التصدق بثمرتها أو منفعتها على وجه من وجوه البر والخير . والأصل في مشروعيته ما رواه محمد بن الحسن عن صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر : أن عمر ﷺ ، كانت له أرض تدعى " ثمغ " وكانت نخلا نفيسا ، فقال عمر : يا رسول الله ، إني استفدت مالا نفيسا أفأتصدق به؟ فقال رسول الله (ص) : تصدق بأصله ، لا يباع ، ولا يوهب ، ولا يورث ، ولكن تنفق ثمرته على المساكين ، فتصدق به عمر ﷺ ، في سبيل الله ، وفي الرقاب ، والمساكين ، وابن السبيل ، وذوي القربى .

والوقف نوعان خيري ، وذري (أهلي) : أما الخيري فهو ما كان منذ البداية موجها إلى جهة الخير وبر لا تنقطع ، كالفقراء والمؤسسات الاجتماعية ... وأما الذري (وهو الأهلي) فهو ما كان موجها في أول أمره إلى حفظ ذرية الواقف من الضياع ، فقرا وفاقة . ولكن يشترط أن يمحض .عند انقراض الذرية المستحقة إلى جهة بر وخير لا تنقطع ، كالمساجد ، والرباطات ... (إبراهيم الطحاوي ، 1974، ص ص 392/391)

فقد كان من أهم ما رغب فيه الإسلام من الصدقات ما عرف باسم " الصدقة الجارية " أي الدائمة .حيث جعل الإسلام لها جزء متميزا عن غيرها من الصدقات ، لبقاء أثرها ودوام نفعها ، فكان ثوابها دائما باقيا لصاحبها بعد موته ما بقي نفعها ... فقد وضح الإسلام ما للوقف الخيري من أثر ملموس في المجتمع الإسلامي في كافة العهود ، والذي يعتبر من أبرز الأدلة على أصالة عواطف البر ، وعمق معاني الخير في نفوس المسلمين ، فإنهم لم يدعوا حاجة من حاجات المجتمع إلا وقف عليها الخيرون منهم جزء من أموالهم . وقد كانت هذه الأوقاف من السعة والضخامة والتنوع بحيث صارت مفخرة للنظام الإسلامي ، وأصبح الفقراء المحرومون يجدون من " تكاياها " ما يقيهم الجوع والعري ، ومن مستشفياتها المجانية ما يعالجون به الأمراض ، ومن " سبلها و ربطها " ما يعينهم على الأسفار . ولقد تتبع المسلمون مواضع الحاجات مهما دقت وخفت ، فوقفوا لها . حتى أنهم عينوا أوقافا لعلاج الحيوانات المريضة ، وأخرى لإطعام الكلاب الضالة . وإذا كانت هذه نظرتهم الحيوان ، فكيف للإنسان ؟ فلا عجب إن وجدنا أوقافا شتى لليتامى واللقطاء والعميان والمقعدين وسائر العجزة ، وذوي العاهات والمحتاجين .(يوسف القرضاوي، 1991، ص ص135/134)

.**كفالة الخزانة الإسلامية بمختلف مواردها :** ففي أملاك الدولة الإسلامية والأموال العامة ، التي تديرها وتشرف عليها إما بإستغلالها أو بالمشاركة عليها ، وذلك كالأوقاف العامة والمناجم والمعادن التي يوجب الإسلام في أرجح مذاهبه ألا يحتجزها الأفراد لأنفسهم ، بل تكون في يد الدولة ، ليكون للناس كافة شركاء في الإنتفاع بها في ريع هذه الأملاك ، وما تدره أنواع الضرائب ، حق للمحتاجين والمعوزين . قال تعالى :" وأعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل " (الأنفال / 41) . وقال :" ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول

ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " (الحشر/ 7) (يوسف القرضاوي ، نفس المرجع ، ص ص109/108). وقد كان الحكام المسلمون يختلفون في توزيع العطاء والأرزاق على الناس فذهب أبو بكر ﷺ إلى التسوية بين المسلمين فأصاب كل واحد عشرين درهما . وأنشأ عمر بن الخطاب ﷺ ديوانا يسمى ديوان العطاء ، وجعل للعطاء نظاما يخالف نظام أبي بكر في الظاهر ولكنه في الواقع يتمشى مع العدالة والإنصاف (إبراهيم محمود عبد الراضي، 2008، ص152).

3 .تفعيل التنمية المحلية عنوان لجودة الحياة :

لقد رسمت سياسات تنموية كثيرة للنهوض بالمستوى المعيشي لمواطني البلدان النامية ، لكنها كانت كلها موضوعة من خارج رحم هذه البلدان . لهذا تحتم النظر إلى القضايا التنموية لكل بلد وفقا لخصوصيته الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، فالمشاكل تعالج بالإمكانيات المتاحة بسواعد محلية تفقه الثغرات الموجودة بدقة ويمكنها أن تقترح حلولا تجلب الرضا المطلوب (نسبيا) لمواطنيها المحليين .

ويمكن اعتبار التنمية على أنها تمثل عملية تحرر شاملة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، وأن مرامها وأهدافها يصعب تحقيقها دون إدارة سياسية واعية. وأنها عملية تحول اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي معا. وتمثل نهوضا حضاريا، وليس مجرد تغير اقتصادي يتمثل في مجرد ارتفاع في متوسط دخل الفرد دون النظر إلى النواحي الأخرى من عملية التنمية. خصوصا ما يتعلق بها من توزيع الدخل والإيفاء بالحاجيات الضرورية للسكان. كما لا بد أن تكون كما يرى رمزي زكي " مستقلة ، متعمدة على الذات متجهة للداخل ، مشبعة للحاجات الأساسية ، متضمنة لقدر من المشاركة الشعبية . تنمية لا تعتمد على آليات السوق التي عجزت عن توفير التوزيع العادل. تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية في وقت واحد " . ومن ثمة يجب الابتعاد عن الجوانب التقليدية وطريقة المحاكاة كما يرى أنور عبد المالك " تقليد الغرب دون بناء القوة الإبداعية ، وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية تنمية استراتيجية على المدى البعيد " ... ولهذا يجب ان ينظر إلى التنمية على أنها نتاج تجربة داخلية لا يمكن تقليدها واستيرادها ، لأنها في حقيقة أمرها لا تستورد ولا تستعار من الآخرين لأنها ببساطة عملية مجتمعية مركبة يتم تخطيطها عن وعي وتصنع بالجهد والإبداع الذاتي منها الفكري والتنظيمي والمادي. وبذلك فإن المشكلة الجوهرية تتمثل في اختيار الطريق السليم الموصل إلى تحقيق التنمية المنشودة ، ومعرفة شتى أنواع معيقاتها وتحديد سبل وكيفيات تجاوزها . ولهذا يتطلب الاستبسال في بذل جهد فكري مكثف ينبجس من داخل الدول النامية ذاتها ، يسعى إلى تحديد أهداف واستراتيجيات ملائمة للتنمية .(رابح كعباش ، 2007، 30/29)

فعملية التنمية هي غاية الإنسان وهو وسيلتها ، وهو الذي يشارك في أحداثها فهو يشارك في إحداث التنمية الاقتصادية للمجتمع ولذلك تركز تنمية المجتمع على الإنسان ، فتعمل على تنمية قدراته المختلفة إلى أقصى حد ممكن ، وتحقيق أقصى استثمار للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع لدفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة تعمل على تغيير اتجاهاته ، وقيمه ، وعاداته ، فضلا عن تحسين ظروفه الصحية ، والتعليمية ، والبيئية ، فهي توفر المناخ الذي تتم فيه عملية التنمية الاقتصادية من حيث أن العنصر البشري هو أداة التنمية الاقتصادية والمنتفع بها .

وعليه تنمية المجتمع المحلي أو التنمية المحلية تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينها أو تمييز أحدهما عن الأخرى . فالتنمية المحلية هي :

.كل الجهود البشرية المبذولة من أجل إحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع .
.أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، بل هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات ، ويمتد إلى كل المجالات وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب ، واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع .
.أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك .
.إنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية ويستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها .
.أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية .
.أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع .

ويتم التركيز على المجتمع المحلي على اعتبار أنه الوحدة الصغيرة التي يمكن أن تحدث فيها التنمية وأن تحدث فيها التنمية وأن نقيس المؤثرات الخاصة به وباعتباره النواة التي يعتمد عليها المجنمع الكبير عند صياغة البرامج والخطط ... أي أنه بمثابة " بيت الخبرة للمجتمع الأكبر وصانعي القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي .(رشاد أحمد عبد اللطيف ، 2007، 24/23)

ويضع طلعت مصطفى السروجي مجموعة من النقاط الاستراتيجية في التنمية لتمكين الفقراء لمواجهة الفقر وهي :

1.العمل الجماعي (إقامة مجتمع مدني قوي) : يضمن التنظيم الجماعي الدفاع عن المصالح العامة والتأثير في القرارات والضغط لتوفير موارد كافية لأولويات التنمية البشرية . ولابد أن تجتمع جميع العناصر الفاعلة في المجتمع من نقابات وأحزاب سياسية وجمعيات مهنية في شراكة وتحالفات لمعالجة الفقر بكل أبعاده...

2 . الدولة الفاعلة : إن الدولة الفاعلة هي الدولة القادرة على التوجيه لعمليات التنمية والتحكم فيها وتوفير المناخ المواتي للتنمية والمعزز للمشاركة ... ففي عصر العولمة أصبحت المسؤولية المباشرة في تحقيق تقاسم أكثر عدلا لمزايا التكامل العالمي تقع على عاتق الحكومات الوطنية ولذلك فلابد من تحسين أساليب الحكم .

3 . المشاركة : ... إذ تؤدي زيادة فرص التعبير والمشاركة إلى تحسين قدرة الدولة ، وعندما يساعد المواطنون التعبير عن آرائهم وفرض مطالبهم بشكل علني داخل إطار القانون لكي تكتسب بعض المصداقية التي تحتاج إليها . كما تعد المشاركة موردا من موارد التنمية وتعزز القدرة على توجيه عمليات التنمية نحو تحقيق غاياتها .

4 . الديمقراطية واللامركزية : اللامركزية توفر الفرصة لمواءمة الخدمات العامة مع المطالب والتفضيلات المحلية ولبناء حكم أكثر تجاوبا وخضوعا للمساءلة من أسفل . ومن مزايا اللامركزية أيضا إدماج المواطنين في الشؤون العامة وحفز التنمية الاقتصادية المحلية وإن كان هذا لا يمنع من وجود مخاطر لها ومنها زيادة التباين عبر المناطق وفقدان الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي... كما تستطيع اللامركزية أن تقوي وتكمل إجراءات توسيع نطاق المشاركة الشعبية حيث يتمكن الأفراد من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف المستويات واللامركزية تسمح أيضا بوضع مزيد من الخيارات المحلية ومزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية .

5 . المساواة وتفعيل تمكين المرأة : لا يمكن تجاهل دور المرأة في التنمية ومشاركتها داخل المنزل وخارجه والتنشئة الاجتماعية ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية إلا إذا أمكن دمج المرأة في الجهود المبذولة للتنمية مع الرجل .

6 . المواطنة والحقوق الإنسانية : إن المواطنة بما تتضمنه من حقوق وواجبات للإنسان في المجتمع تدعم وتعزز الأمان الاجتماعي بين المواطن والدولة ، ومن ثم فتوجد علاقة وثيقة بين التنمية وتعزيز المواطنة والحقوق الاجتماعية لدى الإنسان في المجتمع، وبما يقوي الفئات المهمشة والفقراء في المجتمع ، ويدعم فعالية العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة .

7 . التكامل الجزئي بين عناصر رأس المال : حدث تغير في مفهوم رأس المال وأصبح ينقسم إلى أربعة أنواع تتكامل جزئيا مع بعضها وهي :

. رأس المال المادي

. رأس المال البشري ويتضمن الإنفاق على التعليم والصحة باعتبارهما استثمار بشري

. رأس المال الطبيعي ويشمل الموارد الطبيعية

. رأس المال الاجتماعي ويمثل الأساس القيمي والمؤسسي لكل مجتمع.

ومن الأهمية التكامل بين هذه العناصر الأربعة في إطار واحد لتحقيق أهداف التنمية .(طلعت مصطفى السروجي ، 2009، 40/37)

من جهة ثانية أصبح تحسين نوعية الحياة كمفهوم بديل للتنمية حيث أن المفاهيم والنماذج السابقة محاولات لم تؤت ثمارها بعد ولذا كان الاهتمام بمفهوم تحسين نوعية حياة الإنسان في المجتمع . فقد تحول مفهوم وأطروحات وافتراضات نظريات ونماذج التنمية من التكيف إلى التغيير إلى التمكين، وتبدل المفهوم لتحسين نوعية الحياة .(طلعت مصطفى السروجي ، 2009 ، 55)

فالأفراد الآن يبحثون عن حياة مريحة ، يبحثون عما يسمى بجودة الحياة ، التي تعرفها منظمة الصحة العالمية على أنها تصور الفرد لوضعه في الحياة في سياق نظم الثقافة والقيمة التي يعيشون فيها وفيما يتعلق بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واهتماماتهم.

- الخلاصة :

من خلال ما سبق ذكره ، يتبين لنا أن هناك نوايا ومخططات كثيرة للنهوض بالتنمية بصورة عامة ، ومحاولة القضاء على الفقر بصورة خاصة، لكن مع ذلك فهذه المشكلة الاجتماعية مازالت موجودة ، ومازالت العزيمة اللازمة لمواجهتها غير كافية، سواء من قبل الأفراد أو المجتمعات أو الحكومات ،أو حتى من قبل المجتمع الدولي. مما يدق ناقوس الخطر الإنساني عندما يموت أطفال بسبب الجوع أو التشرد ... ونحن في الألفية الثالثة حيث تكتسح الالكترونيات المتطورة والبيتزا هات والبرغر حياتنا اليومية . فالأنانية البشرية ستبقى دائما عاملا محفزا للامساواة الاجتماعية ، على المستوى الفردي وعلى المستوى الدولي .

.الاحالات والمراجع :

1..عبد الرحمن محمد العسوي .(2005) . تحليل ظاهرة الفقر . بيروت . منشورات الحلبي الحقوقية . ص 188

2- Serge D’agostino , Nicole Duvert – 2008 - la pauvreté – France - editions bréal –PP 104/105

3 . جيفري د.ساكس . (2007) . ترجمة أحمد أمين الجمل . نهاية الفقر: الاحتمالات الاقتصادية في عصرنا الحاضر .. القاهرة . الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية . ص 249

4 . نفس المرجع . صص 420/266

5- jean-paul valette – 2007-problèmes sociaux contemporains – paris - ellipses édition marketing – p 157

6- jean-paul valette – op.cit – p158

7 . ابراهيم الطحاوي . (1974) . الاقتصاد الإسلامي مذهبا ونظاما (دراسة مقارنة) . الجزء الأول بيروت . منشورات المكتبة العصرية . ص 149

8 . نفس المرجع . ص ص157/156

9 . يوسف القرضاوي .(1991) . مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام . بيروت . مؤسسة الرسالة . ص 53

10 . نفس المرجع . ص 65

11 . مجي محمد مسعد . (2008) . مواجهة مشكلة الفقر في عصر العولمة . مصر . دار الكتاب القانوني . ص ص 19/18

12 . إبراهيم محمود عبد الراضي . (2008) . حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة . الإسكندرية . دار الفتح . ص ص 151/150

13 . أنظر يوسف القرضاوي ..(1991) . مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام . بيروت . مؤسسة الرسالة

14 . إبراهيم الطحاوي . مرجع سابق . ص ص 392/391

15 . يوسف القرضاوي . مرجع سابق . ص ص 135/134

16 . إبراهيم محمود عبد الراضي . مرجع سابق . ص 152

17 . رابح كعباش . (2007) . سوسيولوجيا التنمية، منشورات مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة . ص ص30/29

18 . رشاد أحمد عبد اللطيف . (2007) . تنمية المجتمع المحلي . دار الوفاء للنشر . الإسكندرية . ص ص 24/23

19 . طلعت مصطفى السروجي . (2009) . التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة . المكتب الجامعي الحديث . الإسكندرية . ص ص40/37

20 . نفس المرجع . ص 55